١٠— هذا وتتطالب الآفاق الجديدة التي يلفها العلم والتقنية مزيدا من التعاون الدولي . ونحن نؤكد من جديد عزمنا على الاستفادة التامة ، ولا سيما عن طريق الامم المتحدة ، من الفرص التي لم يسبق لها مثيل والتي اوجدتها فتوحات العلم والتقنية لمصلحة الشعوب في كل مكان في ميادين منها الفضاء الخارجي ، واستخدام قيعان البحار الموجودة خارج حدود الولاية القومية في الاغراض السلمية ، وتحسين نوعية البيئة ، وذلك بحيث يتاح للبلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية على السواء ان تشارك مشاركة عادلة في فوائد الفتوحات العلمية والتقنية ، وان تسهم بذلك في التعجيل بالانماء الاقتصادي في جميع انحاء العالم .

١١— ان الزيادة الكبيرة في عدد اعضاء المنظمة منذ سنة ١٩٤٥ يشهد على حيويتها ؛ الا ان عالمية عضوية المنظمة لم تتحقق بعد . واننا لنعرب عن املنا في ان تصبح جميع الدول الاخرى المحبة للسلم والتي تقبل بالالتزامات الواردة في الميثاق وترى المنظمة انها قادرة على تنفيذ تلك الالتزامات وراغبة في تنفيذها ، اعضاء في المنظمة في المستقبل القريب . ومن المرغوب فيه ايضا ايجاد الطرق والوسائل المؤدية الى دعم فعالية المنظمة في القيام باعمالها المتزايدة حجما وتعقيدا في جميع مجالات نشاطاتها ، وبخاصة تلك المتعلقة بدعم السلم والامن الدوليين ، بما في ذلك التوسع في ترشيد توزيع الاعمال وتنسيقها فيما بين مختلف الوكالات والمنظمات التابعة للامم المتحدة .

١٢— وتواجه البشرية اليوم موقفا حاسما يحتم عليها الاختيار العاجل بين احد امرين : فاما زيادة التعاون السلمي والتقدم ، واما الفرقة والنزاع ، بل الفناء . ونحن ممثلي الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، اذ نحتفل رسميا بالذكرى الخامسة والعشرين للامم المتحدة ، نؤكد من جديد عزمنا على بذل قصارانا لتأمين سلام دائم على الارض ولمراعاة المقاصد والمبادىء المقررة في الميثاق ، ولنا كل الثقة في ان تؤدي الاعمال التي تضطلع بها الامم المتحدة الى السير بالبشرية قدما في طريق السلم والعدل والتقدم .

الجلسة العامة ١٨٨٣
٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠

القرار ٢٦٢٨ (الدورة ٢٥)

الحالة في الشرق الاوسط

ان الجمعية العامة ،

اذ يساورها القلق الشديد لكون استمرار الحالة الراهنة الخطيرة المتدهورة في الشرق الاوسط يشكل تهديدا جديا للسلم والامن الدوليين ،

واذ تؤكد من جديد عدم الاعتراف بأية مكاسب اقليمية ناتجة عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ،

واذ تأسف لاستمرار احتلال الاقاليم العربية منذ ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ،

واذ يساورها القلق الشديد لان قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، الذى اتخذ بالاجماع والذى ينص على تسوية سلمية للحالة في الشرق الاوسط ، لم ينفذ الى الآن ،

وقد نظرت في البند المعنون : " الحالة في الشرق الاوسط " ،

١ — تؤكد من جديد ان اكتساب الاقاليم بالقوة امر غير جائز ، وانه يجب لذلك رد الاقاليم التي تم احتلالها على ذلك الوجه ؛

٢ — وتؤكد من جديد ان ايجاد سلم عادل دائم في الشرق الاوسط يجب ان يتضمن تطبيق كل من المبدأين التاليين :

(أ) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاقاليم التي احتلت خلال النزاع الاخير ؛

(ب) انهاء جميع الادعاءات بوجود حالة حرب او جميع حالات الحرب واحترام سيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها في منجى من التهديد باعمال العنف او من اعمال العنف ، والاعتراف بذلك كله ؛

٣ — وتدرك ان احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لاغنى عنه في ايجاد سلم عادل دائم في الشرق الاوسط ؛

٤ — وتحث على التنفيذ السريع لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى ينص على التسوية السلمية للحالة في الشرق الاوسط ، بجميع اجزائه ؛

٥ — وتدعو الاطراف المعنيين مباشرة الى الايعاز الى ممثليهم باستئناف الاتصال مع الممثل الخاص للامين العام في الشرق الاوسط بغية تمكينه من القيام ، في اقرب وقت ممكن ، بالمهمة المناطة به ، مهمة تنفيذ قرار مجلس الامن بجميع اجزائه ؛

٦ — وتوصي الاطراف بتمديد وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر لكي يتسنى لهم الدخول في محادثات تحت رعاية الممثل الخاص بقصد إعمال قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ؛

٧ — وتلتمس من الامين العام اعلام مجلس الامن خلال فترة شهرين ، واعلام الجمعية العامة ، عند الاقتضاء ، عن جهود الممثل الخاص وعن تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ؛

٨— وتلتمس من مجلس الامن ان ينظر ، عند الضرورة ، في اتخاذ الترتيبات اللازمة ، طبقا للمواد المختصة من ميثاق الامم المتحدة ، لتأمين تنفيذ قراره .

الجلسة العامة ١٨٩٦
٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠

القرار ٢٦٣٢ (الدورة ٢٥)

ترشيد اجراءات الجمعية العامة وتنظيمها

ان الجمعية العامة ،

اذ تدرك ان ازدياد مسئولياتها وعدد اعضائها تجعل اعادة النظر في اجراءاتها وفي تنظيم اعمالها امرا مستصوبا ،

واذ ترى ان الامم المتحدة مطالبة اكثر فاكثر بمواجهة تحديات جديدة والقيام بمبادرات جديدة

واذ تضع نصب عينيها ضرورة تأمين مناقشة جميع البنود السياسية والانمائية الهامة في الهيئة المناسبة وبقائها قيد الدرس المستفيض ،

١— تلتمس من رئيس الجمعية العامة ان يشكل خلال دورتها هذه لجنة خاصة لترشيد اجراءات الجمعية العامة وتنظيمها تؤلف من احدى وثلاثين دولة عضو على اساس التوزيع الجغرافي العادل ، وذلك لدراسة الطرق والوسائل المؤدية الى تحسين اجراءات الجمعية وتنظيمها وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك توزيع بنود جدول الاعمال ، وتنظيم العمل ، والوثائق ، والنظام الداخلي والمسائل المتصلة به ، والمناهج والممارسات ، وتقديم تقرير بذلك الى الجمعية في دورتها السادسة والعشرين ؛

٢— وتلتمس من حكومات الدول الاعضاء ان تمنح اللجنة كل مساعدة قد تحتاج اليها لتنفيذ هذا القرار ، وان تقدم الى اللجنة آراءها ومقترحاتها في موعد لا يتجاوز ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٧١ ؛

٣— وتلتمس من الوكالات المتخصصة ان تقدم اية معلومات لها اهميتها فيما يتعلق بالاجراءات السابقة في كل منها ؛

٤— كما تلتمس من الامين العام ان يقدم الى اللجنة كل مساعدة لازمة للقيام بمهمتها ؛

٥— وتخول اللجنة تحرير وتوزيع محاضر موجزة لاعمالها .

الجلسة العامة ١٨٩٨
٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠

*

* *